مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (4)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (4) 2014

الاتجاهات الليبرالية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر
"مقاربة سوسيولوجية "

الدكتور توفيق الداود*

(تاريخ الإيداع 7 / 5 / 2014. قبل للنشر في 16 / 7 / 2014)

□ ملخّص □

يعد الفكر الاقتصادي العربي المعاصر واحداً من مكونات الفكر العربي الذي يعاني من مشكلات كثيرة، أقلها فقدان الحرية وأكثرها غياب المنهجية العلمية في إطار تفاعله مع وقائع الحياة، ومن ثم الانقسام بين تقليد، وتجديد ومن ثم لصراع بين مكونات هذا الفكر الاقتصادي يشكل مرآة عاكسة لكل قضايا الفكر النظرية والعملية و هنا تبدو المشكلة أكثر وضوحا وأكثر انعكاسا في وقائع الحياة اليومية، فالتأثير على هذا الفكر الاقتصادي مزدوج الطابع داخلي يشد هذا الفكر نحو الأسفل، وخارجي يشده نحو الأعلى في محاولة لقطع الصلة والعلاقة مع واقعه، وجعله غرساً لا يلائم البيئة والمناخ الذي ينبغي أن يتلاءم ويتعايش معه الأمر الذي أفضى إلى علاقة تحمل بذوراً في طياتها سوء فهم الواقع، وتقليد للخارج فجاءت النتائج مخيبة للآمال أقلها خضوع الفكر الاقتصادي العربي المعاصر للفكر السياسي وتحديدا السلطات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: االسوسيولوجيا، الليبرالية، الحداثة، النظرية، الايدولوجيا، البنيوية.

* أستاذ مساعد– كلية الآداب و العلوم الإنسانية– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (4)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (4) 2014

Liberal Trends in The Contemporary Arabic Economic Thought "Sociological Approach"

Dr. Tawfik Dawood*

(Received 7 / 5 / 2014. Accepted 16 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

The contemporary Arabic economic thought is considered as one of the Arabic thought components which is suffering from many problems. The least of these problems is the absence of freedom and the most is the absence of scientific methodology in the context of interaction with life realities. These problems lead to the schism between the traditional and the innovation thinking and the conflict between the components of the this economic thought.

Key words: Sociology, Liberalism, Modernism, Theory, Ideology, Structure.

***Associate professor, Faculty of Arts and Humanities - Damascus University, Syria.**

مقدمة:

تعددت الآراء والنظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر بفعل تأثره الكبير بنظريات الفكر الغربي والتي أسقطها على واقعه الاقتصادي لما حققته تلك النظريات من نجاحات تطبيقية على أرض الواقع الاقتصادي الغربي مطلقةً العنان لأفرادها في تحقيق التميز والإبداع على صعيد الاكتشافات والاختراعات التي عززت الخطوات نحو تحقيق المزيد من التقدم والتطور الاقتصادي، والاستمرار في تراكم رأس المال وتعظيم الثروة واتساع دائرة أرباحها وهي مكونات لاقتصاديات الدول العظمى التي اكتسبت من خلالها طابع الديمومة والانتعاش.

فما آلت إليه النظريات الاقتصادية الغربية المعاصرة هو تطبيق الليبرالية الاقتصادية عبر ترويجها لقيم الحرية الفردية ومفهوم المجتمع المدني ودعمها المطلق لوجود شركات اقتصادية متعددة الجنسيات و التي برز دورها في السيطرة والاحتكار على جميع مكونات الاقتصاد العالمي وجعل الدول الأقل تطورا تابعا لنشاطاتها الاقتصادية بل وحتى داعمة لديمومتها.

وبالعودة إلىالفكر الاقتصادي العربي المعاصر نجد أن قسماً كبيراً من مفكريه قد تأثر بالنظريات الاقتصادية الليبرالية الغربية ألمعاصرة وذهبوا إلى حد الترويج لها وإخضاع الواقع الاقتصادي العربي لمبادئ نظرياتها ورسم الخطط الاقتصادية العربية وفقاً لأهدافها. لاسيما أن التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية،قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالنفط هذا القطاع الاقتصادي الذي شكل رمزا من رموز السيطرة الأجنبية على الاقتصاديات العربية، بدلاً من أن يكون رمزاً من رموز تحررها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من الاقتصاديين العرب إلى الدعوة لتحرير النفط العربي مطلقين شعار "بترول العرب للعرب"ليشكل هذا الشعار نقطة جذب سياسي واقتصادي معاً، يتمحور حوله الاقتصاديون العرب وينقسمون إلى تيارات فكرية متعددة من أبرزها التيار الليبرالي،فالتيار القومي الاشتراكيثم التيار لماركسي،هذه التيارات ارتبطت نشأتها بفعل وقوعها في دائرة التأثير الخارجي للمدارس الاقتصادية العالمية المعاصرة، ومن أبرزها :1- المدرسة الكنزية 2- المدرسة النيوكلاسيكية 3-المدرسة البنائية (الأمريكية اللاتينية) 4- المدرسة الماركسية، فالمدقق في مكونات الفكر الاقتصادي العربي المعاصر سيجد أن لكل من هذه المدارس حضوراً حقيقاًفاعلاً في مجمل مكونات هذا الفكر.

أهمية البحث وأهدافه:

يعدّ علم الاقتصاد، علم كيفية سيطرة العقل الإنساني الخلاق على الطبيعة ومواردها، وعلى الإنتاج وسبل توزيعه،ضماناً لمستويات أعلى من الرفاه بكل أشكاله المادية والمعنوية، من اجل حياة أكثر رفاهاً و وأعم تقدماً، فكل نهج سياسي أو اجتماعي أو فلسفي، لابدّ وأن تنعكس آثاره بصور مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، وبما أن البشر من طبيعتهم الاختلاف والتباين والانقسام، ومن طبيعتهم أيضاً تبادل التعاون والمنافع والمصالح، ذلك يستدعي الواقعية ومقاربة الأشياء كما هي، فالعالم الآن شديد الانقسام والتموضع في وقت أفل فيه نجم المبادئ، مفسحاً المجال أمام المصالح. سيد هذه اللعبة الكونية هو الأقدرعلى ترجمة قوانين علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلوم الطبيعة، إنه العالم الغربي الأوربي الذي استطاع إنجاز ثورات ثلاث دفعة واحدة، فمن رحم هذه الثورات الثلاث ولدت السوسيولوجيا "علم الاجتماع"، أي أن علم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية التي اعتمدت الفكر العلمي منهجاً وطريقاً هي وليدة الفكر النقدي الأوربيالذي جسده أعلام هذا الفكر، من فرنسيس بيكون إلى ديكارت ثم أوغست كونت وكانط وهيجل وشسبنهورونيتشه وكارل ماركس، وماكس فيبر و إميل دركهايم. لقد كان هؤلاء بما

يمثلون ملتقى هذه الثورات الثلاث في السياسة "الثورة الفرنسية "، وفي الاقتصاد "الثورة الصناعية"، وعلى مستوى الفكر "انتصر العلم والعقلانية والقوانين الوضعية "وذلك من خلال خوض غمار حرب ضروس بين مضامين هذه الثورات الثلاث، ضد الفكر الإقطاعي اللاهوتي الاستسلامي، فكان من نتائج هذه المعركة التاريخية الطويلة أن انتصر العقل، ليبسط سلطانه ولأول مرة في التاريخ الإنساني فكانت ثمرة هذا الانتصار "العلم"فهل أخذ الاقتصاديون العرب العلم أم اخذوا شيئا آخر؟هل استطاعوا توطين علم الاقتصاد في مجتمعاتهم؟ أم أنهم وطنوا تبعيّة أفكارهم لفكر لم يتمكنوا هم ومجتمعاتهم من هضمه؟.

المقدمات الأولى للإجابة عن هذه التساؤلات تشير إلى أن العرب و أفكارهم يعيشون حالة مأزومة فمنذ ما يقرب من العشرة قرون والعرب ينتقلون من أزمة إلى أزمة، ومن نكسة إلى هزيمة، ومن استعمار إلى تبعية، إلى أدوار وظيفية في مشاريع اقتصادية وسياسية لا تخدم خروج الوطن والمواطن من دائرة الاستتباع والاغتراب، والتوظيف خارج المشروع العربي، لا بل الكثير من الموارد والطاقات المادية والبشرية توظف ضد كل عناصر القوة في المشروع العربي وبكل مكوناته ، وبالرغم من كل المحاولات التي تفاعلت مع هذا الواقع وسعيها باتجاه بلورة مشروع فكري اقتصادي عربي تمثل في بروز اتجاهات عدةّ في هذا البناء لم تكن بمنأى عن التجاذبات الخارجية والداخلية، والتي أظهرت قدرا كبيرا من عجز في فهم الواقع وعدم القدرة على الاستفادة من الداخل والخارج، فأخذ من الواقع شكله ومن المجتمع إشكالاته من هنا تنبع أهمية البحث.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في التعرف على احد أهم مكونات الفكر الاقتصادي العربي المعاصر ، ألا وهو مكونه الليبرالي، والتي يمكن تحديدها في:

1- التعرف على التأثيرات التي وقعت على الفكر الاقتصادي العربي المعاصر. من الفكر الاقتصادي العالمي.

2- التعرف على المكونات الفكرية ، داخل الفكر الاقتصادي العربي المعاصر.

3- التعرف إلى أشكال وآليات الاتصال بين العرب والغرب، ونتائج هذا الاتصال.

منهجية البحث :

استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته للأبحاث النظرية والعملية، فالبحث الاجتماعي بشكله العام هو الطريق لدراسة الظواهر الاجتماعية بمفرداتها المختلفة ، لمعرفة أسباب وقوعها، واكتشاف حقائقها، والعوامل المتحكمة فيها، قبل وقوعها، وأثنائها، ونظرا لكون البحث لنظرية ، والتي ينبغي لها أن تختبر في الواقع، وبما أن مفردات الفكر الاقتصادي العربي المعاصر واتجاهاته الليبرالية شكلت ولا تزال تشكل موضوعا إشكاليا، يحتاج إلى مزيد من البحث، ومن زوايا مختلفة تحتمها تعقيدات المشهد الاجتماعي والاقتصادي العربي، تناول هذه الجوانب وغيرها اقتضى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النقدي العلمي، بهدف الخروج عن نظام المسلمات الاجتماعية، وأدوات التماشي معها، ومسايرتها، والتي يعد العمل على فهما وتفكيكها أحد أولويات علم الاجتماع ، لان استمرارها يشكل احد معوقات قراءة الواقع وتوصيفه.

مجالات البحث :

تعود فكرة البحث زمنيا إلى قراءات مبكرة، لقضايا المجتمع العربي، ومشكلاته ، التي ولدت تساؤلات مشروعة، تدور حول أسباب تخلفنا وتقدم الآخر، وهل المشكلة في الفرد أم في المجتمع ؟ أم في النظام الاجتماعي، أم في النظام

العالمي؟،هذا بالنسبة لفكرة البحث أما زمنيته فقد بدأ بالعمل عليه منذ منتصف الشهر العاشر /2013 /وحتى نهاية الشهر الثاني من العام /2014 / مكانيا اجري البحث في الجمهورية العربية السورية، مستعيناً بالمراجع العلمية المتوفرة حول البحث.

وللإطلاع على الاتجاهات الليبرالية العربية الاقتصادية المعاصرة يجب الوقوف عند آلية الاتصال بين الفكر الاقتصادي العربي بالفكر الاقتصادي الغربي، ودراسة مكثفة لبنية الاقتصاد العربي المعاصر، والانتقال إلى دراسة التيارات الفكرية الاقتصادية العربية المعاصرة، ومعرفة توافق تلك النظريات الليبرالية الغربية مع بنية الاقتصاديات العربية.

اتصال الفكر الاقتصادي العربي بالفكر الاقتصادي الغربي:

إن اتصال الفكر الاقتصادي العربي المعاصر بالفكر الغربي كان على أشكال وصور متعددة، ومرت بأطوار ومراحل متعددة كل مرحلة تتناسب مع الواقع الاقتصادي العربي المعيش والظروف المحيطة بها والأيديولوجيات التي تحكم اقتصادياتها والناسجة لخيوط سياساتها الاقتصادية التنموية وغيرها من وسائل الاتصال. ويمكن لنا أن نوصِّف صور الاتصال تلك على النحو التالي : الاتصال الفكري والعلمي، الاتصال السياسي، الاتصال الاقتصادي، الاتصال العسكري.

الاتصال الفكري والعلمي:

أـــكانت أولى هذه الاتصالات مع الغرب في عهد دولة محمدعلي باشا حاكم مصر؛ الذي أرسل وفوداً وبعثات دراسية من أجل نقل علوم العصر الأوروبية المتطورة والاستفادة من تجاربهم والأخذ بنظرياتهم من أجل بناء دولة مصر الحديثة والنهوض باقتصاد حديث يقودها نحو مصاف الدول المتقدمة. فالملاحظ عند قراءتنا لتلك الحقبة التاريخية لمصر نجد أن شكل الاتصال قد أخذ شكل الاحتكاك المباشر بالغرب من خلال الاطلاع على العلوم العصرية التي تفوقوا بها والاكتشافات والاختراعات التي تميزوا بها، ودراسة نظرياتهم العلمية المتقدمة وقراءة ثوراتهم التي نهضوا عبرها إلى بناء دولة عصرية جديدة، فهذه العوامل مجتمعة نهضت بالدول الأوروبية، وأسست لها مقومات حضارة جديدة متقدمة ومتطورة على جميع الصعد.

ومن ثم كانت نتائج البعثات العلمية المرسلة إلى أوربا على الصعيد النظري أن نشأت تيارات فكرية مصرية مشبعة بالفكر الغربي المتطور؛ من أمثال رفاعة الطهطاوي وزملائه الآخرين الذين كان لهم دوربارز في تجديد الفكر العربي والنهوض بمصر عبر أفكارهم ونظرياتهم، وكان لبعضهم آراءه واهتماماته في الجانب الاقتصادي كسعي الأفغاني لإقامة نظام اقتصادي إسلامي "تتحقق فيه غاية الإسلام في المحافظة على الحقوق الفردية بالموازنة بين الجهد والجزاء، وكذلك في محاربة طغيان الفوارق الطبقية بين الأمة بحيث تعيش جماعة في مستوى من الترف، وتعيش أخرى في مستوى من الشظف والحرمان والجوع، ووسيلته في هذا كله العلم والتنظيم"(بيضون، 1999)، كذلك أُعجب الطهطاوي بالدستور الفرنسي الحديث لما رأى فيه من إعادة هيكلة العلاقة بين الحاكم ورعيته وفق قوانين تعزز من حرية الفرد وتحمي حقوقه وتُطلعه على واجباته تجاه الوطن وحاكمه وفرض التشريعات التي تقود البلاد نحو الاستقرار وتحقيق الطمأنينة في نفوس الأفراد مما ينعكس إيجاباً على النهوض بالدولة وأفرادها نحو تحقيق التقدم والرفاهية.

ومع تطور وسائل الاتصال والازدهار الذي حققته الدول الرأسمالية الغربية العظمى أخذت تتسارع وتيرة الاتصال بالفكر الغربي من قبل المفكرين العرب، الذي جعل مناصريه يؤيدون النظريات الغربية الجديدة وبخاصة الجانب الاقتصادي الذي يُشكل عصب الدولة الحديثة القوية، فانصرفت جهود الباحثين العرب نحو دراسة النظرية الاقتصادية

الليبرالية الغربية وتحليلها لما رؤوا فيها من أثر كبير في التقدم الذي أحرزته الدول الرأسمالية العظمى في تطور اقتصاداتها وتحقيق دورات انتعاشية طويلة الأمد.

وبدأت عملية اندماج الاقتصاديات العربية تتزايد في العقد الأخير من القرن العشرين بالاقتصاد الرأسمالي الغربي منذ السيطرة الأيديولوجية الكبيرة للنظرية الليبرالية الغربية وتفردها على الساحة الفكرية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتهاوي منظومته الفكرية الاشتراكية المنافسة القوية لاقتصاد السوق الحر ومعه، تقرّبت كثيراً التيارات الفكرية العربية من الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد وأصبحت تؤسس له مدارس فكرية وتفرد أبحاث ومؤلفات كثيرة نحو الترويج لها، مما شكل لها أيقونة بحث رئيسي في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر. وامتد هذا التقارب الفكري نحو السياسة التي أدّت دوراً مهماً في تقوية أشكال الاتصال العربي بالفكر الاقتصادي الغربي فما طبيعة تلك الاتصالات السياسية؟ وكيف أسهمت في تقارب الفكر العربي بالفكر الغربي؟

ب- الاتصال السياسي : أدّت السياسة العربية دوراً بارزاً في دعم النظريات الاقتصادية الغربية من خلال عقد المؤتمرات وتوقيع مذكرات تفاهم حول تطبيق سياسة مشتركة تعود بالفائدة على كل من الطرفين الموقعين لتلك المذكرات. فكان محمد علي باشا حاكم مصر من أوائل الذين وقعوا تلك الاتفاقيات مع فرنسا التي استطاع عبرها من تقوية مشروعه في بناء دولة قوية حديثة وامتلاكه لعوامل قوتها وأسباب نهضتها. فشرعت سياساته التنموية بدفع مفكريه بالاتجاه نحو الدول الغربية العظمى بعد أن سهلت الاتفاقيات السياسية حركتهم وأعطتهم الامتيازات التي تدفعهم نحو الاطلاع على علومهم ومعرفة أسرارها والكشف عن اختراعاتهم المتطورة، لما تحققه من تأسيس قاعدة بحث متقدمة لإعادة هيكلة علومهم وإحراز تقدم على التطبيقات العلمية التي تدعم التفوق العلمي والتكنولوجي.

وعلى الصعيد الحالي فإن سياسات بعض الدول العربية تسهم في رسم مستقبلها من خلال تهيئة وسائل الاتصال مع الغرب المتقدم والاطلاع عن كثب على آخر منجزاتهم العلمية واكتساب خبراتهم ونقل التكنولوجيا الغربية المتطورة، كل ذلك يحصل بفضل السياسات التشجيعية القائمة بين تلك الدول العربية والدول الرأسمالية الغربية العظمى،بالإضافة إلى تهيئة المناخ الثقافي القائم بفعل الندوات والحورات القائمة بين أفراد تلك الدول.

وبالانتقال إلى الشكل الآخر من وسائل الاتصال فإننا نجد الاتصال الاقتصادي الذي أسهمت فيه النجاحات التي حققتها، الأسواق الغربية في تزايد تراكم رأس مالها وارتفاع معدلات أرباحها من جذب أنظار المفكرين العرب نحو الولوج في النظريات الليبرالية الاقتصادية الغربية. الأمر الذي يدفعنا هنا البحث عن الآليات التي عززت أداة الاتصال في تدعيم الفكر الاقتصادي العربي.

ج- الاتصال الاقتصادي : حيث أسهمت السياسات الاقتصادية الغربية في إدارة الأسواق العالمية وتحقيقها لعدة نجاحات عززت من سيطرتها على اقتصادات الدول المتخلفة عنها و دفع الباحثين الاقتصاديين العرب نحو دراسة واستقراء نظرياتهم وسياساتهم الاقتصادية والتعويل عليها في بناء منظومة اقتصادية تنهض باقتصاديات الدول العربية. وأصبحت الاتفاقيات الاقتصادية العربية التي تعقد مع الدول الغربية تُسهم في التقارب الفكري مع الغرب وتروج لنظرياته الليبرالية التي أصبحت مدخلا لكثير من المؤلفات الاقتصادية العربية ومحوراً لأفكارهم الاقتصادية الجديدة المشبعة بروح الليبرالية الاقتصادية الغربية.

أما الشكل الآخر لوسائل اتصال الفكر العربي بالفكر الغربي فإنه كان عبر الاحتلال العسكري الذي عزز من نفوذ الفكر الغربي في الفكر الاقتصادي العربي فما الدور الذي أداه في فرض فكره ونظرياته الاقتصادية على الاقتصادات العربية؟

د- الاتصال العسكري (الاستعمار الغربي) : هذا الشكل من الاتصال المباشر لايقل أهمية عما سبق، ويظهر تأثيره الكبير في الآثار التي أسبغت الفكر الاقتصادي العربي بمفاهيم ونظريات الاقتصادات الغربية. وكانت تجلياته واضحة منذ حملة نابليون على مصر واحتلالها عسكرياً، وفرض سياساتها الهادفة إلى تغريب الاقتصاد المصري وبثها لروح رأسماليتها في الفكر الاقتصادي المصري آنذاك وتعويمها في الفكر الاقتصادي العربي. فالاحتكاك المباشر مع الاحتلال الفرنسي أسهم في الاطلاع على جوهر الحضارة الفرنسية الحديثة ومآلت إليه منجزاتها الاقتصادية، دفع الباحثين العرب إلى التقرب من النظريات الاقتصادية الغربية.وقس ذلك على باقي الدول العربية التي تعرضت للاحتلال الغربي المباشر والتي فرضت بدورها سياساتها الاقتصادية على اقتصادات الدول العربية المحتلة من قبلها، فأصبحت تلقى تأييداً بين أوساط الاقتصاديين العرب فيما بعد، وأصبحت الليبرالية الاقتصادية شعاراً تطرحه مؤلفاتهم الاقتصادية في سبيل تطوير الاقتصادات العربية.

هذا يقودنا نحو تقديم صورة مكثفة عن بنية الاقتصاد العربي عبر الكشف عن مقوماته وأدواته ونظرياته التي انطلق الباحثون الاقتصاديون العرب منها إلى دراسة الظواهر الاقتصادية والمشكلات التي تعترض تقدم معظم اقتصادات الدول العربية، واقتراحهم لآليات العمل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات والمعوقات التي تعترض طريقه نحو الارتقاء بنشاطاته الاقتصادية وتحقيقه وفرة في رأس المال ورفع معدلات الأرباح التي تؤهله لخلق استثمارات تعزز صمود أسواقه أمام الأسواق الغربية المنافسة لها. والسؤال المطروح هنا ما بنية الاقتصاد العربي المعاصر؟

النتائج والمناقشة:

بنية الاقتصاد العربي المعاصر :

إن استقراء الواقع النظري للاقتصاد العربي المعاصر يقودنا نحو القول بأنه اقتصاد غني متنوع ويتمتع بإمكانيات مادية وطاقات بشرية كبيرة تجعل منه اقتصاداً قويّاً ومنافساً للاقتصاد الرأسمالي الغربي المهيمن على الأسواق العالمية ومن ضمنها الأسواق العربية.إلا أن الواقع الاقتصادي العربي نجده غير ذلك، حيث "يُلحظ مدى ضعف "التشابكات الأفقية"فيما بين الأقطار العربية المختلفة،وكذلك ضعف "التشابكات الرأسية"فيما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد"(طاهر، 1993).

دراسات عربية عديدة عملت على تحليل الواقع الاقتصادي العربي عبر دراسة البنيان الطبقي للمجتمعات العربية منذ تشكلها ضمن مجتمعات تفاعل أفرادها فيما بينهم وفق المرحلة التي ينتمون إليها، ومن بين تلك الدراسات جاءت دراسة محمود عبد الفضيل في (كتابه التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي)، و التي عملت على تحليل البنيان الطبقي في المجتمعات العربية حتى بداية القرن التاسع عشر فوجدت أن "الطبقات المسيطرة : تتكوّن من شيوخ القبائل والبدو الرُحّل، الملاّك الإقطاعيون (الأعيان) ومن القائمين بأعمالجباية الضرائب (الملتزمون)، بالإضافة إلى طبقة التجار.أما الطبقات الخاضعة، فتتألف من الفلاحين المستقلين، وأقنان الأرض وأشباه العبيد " (عبد الفضيل، 1997). فهناك مازالت القوى المركزية تؤدي دوراً هاماً في بلورة التكوينات والبنى الطبقية في مجتمع المدينة العربية اليوم، ومن هذه القوى نجد "النظام العثماني، الذي يُمثّل "الميراث التاريخي"للتشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة. النظام الكولونيالي الحديث، عمليات التصنيع والتوسع في النظام التعليمي، من خلال إنجازات دولة ما بعد الاستقلال"(عبد الفضيل، 1997) .

ويلاحظ أيضاً أن الوظائف الاجتماعية العربية بقيت تورّث للطبقات التي ارتبطت بها، وبقيت الطبقات الاجتماعية محافظة على علاقتها مع بعضها لكي تحقق مصالحها وتضمن بقاءها، فالتقسيم الاجتماعي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر هو وجود طبقتين: الطبقة العليا والتي تضم النخبة المركزية وتقتصر على نسبة صغيرة من مجموع السكان، والطبقة الدنيا وهي تستحوذ على القسم الأكبر من مجموع السكان ومكونة من أرباب الحرف والفلاحين. بعدها تخلل بين هاتين الطبقيتين نشوء طبقة وسطى وهي صغيرة الحجم، وكان هذا عماد تكوّن النظام الطبقي في المجتمع العربي حتى منتصف القرن العشرين. ومن ثم فإن تشكّل الطبقات الحديثة في المجتمعات العربية قائم في "تولد في أحضان التشكيلات والعلاقات "ماقبل الرأسمالية ". ولذا فإن أهم ماتتميز به الأوضاع والعلاقات الانتقالية في الوطن العربي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن الجديد يحمل في ثناياه العديد من ملامح القديم "(المرجع السابق، 1997). إلا أن الهيكل الاجتماعي في البلدان العربية لم يبق محافظاً على وضعيته بل كان في تغير دائم، وذلك يعود إلى أسبابمتعددة من بينها "تغلغل النفوذ الغربي في أقطار الوطن العربي، والمحاولات التي بذلتها القوى المحلية لمقاومة هذا الاختراق الأجنبي"(إبراهيم، 1982).

وبالنظر نحو آلية تشكّل النظام الاقتصادي العربي نجد أن أنماط المعيشة في كل من البادية والقرية والمدينة إضافة إلى العادات والتقاليد العربية والقيم الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع العربي قد شكلت العامل الداخلي لتشكل النظم الاقتصادية العربية، أضف إلى ذلك أن التغلغل الأجنبي من قبل الدول الغربية العظمى في الاقتصادات العربية وهي تشكل العامل الخارجي، كانا إحدى العوامل الرئيسية التي أفرزت وشكلت نواة الأنظمة الاقتصادية العربية التي تعددت فيها النظريات والمذاهب الفكرية الاقتصادية الناظمة لعمل الأسواق العربية.

فمراجعتنا لتاريخ النظام الاقتصادي العربي في مرحلته الأولى، الذي كان قائماً على الرعي والزراعة المحدودة، والتجارة الواسعة، بحكم موقعه الجغرافي، نجد فيه نشاطه التجاري، يأخذ حيزاً كبيراً من النشاط الاقتصادي العربي، وكانت تتحدد في ملامحه نمط الإنتاج الآسيوي، الذي ينتقل لاحقاً في العصور الوسطى إلى النظام الإقطاعي، الذي تطبعت عليه الاقتصادات العربية بالطابع الزراعي والبدائي في الحرف الصناعية، وجمود في التطور الاقتصادي بفعل عوامل داخلية وخارجية حجمت من دور حرية الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي، وأيقظت روح الولاء للسلطة المركزية. كما أن الغزوات الخارجية على الدول العربية ألحقت أضراراً كبيرة باقتصادياتها.

ولم يبق النظام الاقتصادي العربي الحديث على حاله، وبخاصة بعد نيل الدول العربية الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي، وتزايد النشاطات السياسية واتصال معظم الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي، واكتشاف النفط العربي الذي أصبح يشكل رئة العالم الصناعي الغربي، وتحسن معدلات النمو للتعليم والصحة، ونقل التكنولوجيا الغربية للارتقاء بالواقع الصناعي العربي الذي يسهم ببناء الدولة الحديثة وقيادتها نحو تحقيق التقدم والتطور. كل ذلك يقودنا إلى القول إن من سمات النظام الاقتصادي العربي المعاصر أنه "نظام متعدد الأنظمة مركّب انتقالي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والرأسمال العام والرأسمال الخاص"(غالي،1996). وذهب بعض الباحثين الاقتصاديين العرب إلى كون النظام الاقتصادي العربي نظاماً استاتيكياً مرتبطاً كلاً مع الغرب في ظل الانقسامات العربية والتباينات في الأيديولوجيات والإمكانيات والسياسات الاقتصادية العربية، لذلك يرون "أن النظام الاقتصادي في الغالب في الأقطار العربية هو نظام شبه إقطاعي متحالف مع رأسمال تجاري مسيطر، ورأسمال صناعي ملحق به، هذا التحالف تكونت مصالحه ونمت في ظل أوضاع التجزئة ويرتبط كيانه ببقائها. وهو يخشى التغيير أو التطور بما قد يؤدي إليه من المساس بمراكزه الممتازة"(بركات، 2008).

فالمجتمع العربي يُشكِّل مجتمعاً طبقياً هرمياً وذلك الأمر كان له دور في صنع المراحل التي مرت بالنظام الاقتصادي العربي، حيث "مرّ هذا النظام بعدة مراحل بدءاً من النظام التقليدي ماقبل الرأسمالي الذي كان يتصف بالاكتفاء الذاتي والمحلي وسيطرة الإقطاع الزراعي والبرجوزاية التجارية والمالية وانتهاء بنظام شبه رأسمالي استهلاكي استيرادي مرتبط بالسوق العالمية في الوقت الحاضر. لذلك ظل المجتمع العربي مجتمعاً طبقياً هرمياً".(المرجع السابق، 2008)

وفي ضوء ذلك التصور النظري يمكن لنا الوصول معاً، إلى توصيف طبيعة بنية الاقتصاد العربي، و إلى نتيجة مؤداها: إن الاقتصاد العربي يمتلك بنية اقتصادية قوية من حيث امتلاكه لرأس المال المادي الذي يتضمن العنصر البشري والثروات الطبيعية و وارتفاع معدلات أرباحه مما يمكنه أن يكون منافساً لباقي الاقتصادات العالمية، لكن مفرزات الماضي العربي من أعراف وتقاليد ...إلخ ومخلفات الاحتلال الأجنبي والتبعية الاقتصادية للغرب جعل بنية الاقتصاد العربي مفككة ومرهونة للخارج الأمر الذي أضعف من قدراتها الاقتصادية التكاملية و التنافسية وتعرضها للهزات الاقتصادية، وأبطأ من عجلة نموها وتحقيقها الازدهار الاقتصادي الذي يعزز من قدرة الأنساق الاجتماعية على التكامل و الاختلاف .

ذلك ينقلنا إلى الجانب الفكري الذي تعددت فيه الآراء والنظريات والتيارات والمذاهب الاقتصادية التي أديرت من خلالها العمليات والنشاطات الاقتصادية العربية، وبرزت تباينات فكرية اقتصادية عربية تبعاً للانتماء الأيديولوجي الاقتصادي للدول العربية،فكانت إرهاصاته الأولى في بدايات القرن العشرين ومن ثم ظهر بقوة بعد التسعينيات من القرن نفسه وحتى العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، حيث كانت أبرز التيارات السائدة والمسيطرة على الفكر الاقتصادي هو التيار الاقتصادي الليبرالي الذي كان انعكاساً للفكر الاقتصادي الغربي المهيمن على اقتصاديات الدول العالمية. وأصبحت تلوح في أفق الاقتصاد العربي مصطلحات جديدة ونظريات اقتصادية ومدارس فكرية تصطبغ بالفكر الليبرالي داعية إلى تطبيقه على البنى الاقتصادية العربية. فكيف انطلقت التيارات الاقتصادية الفكرية العربية وبخاصة الليبرالية التي نفذت إلى ذهن الاقتصادي العربي وأصبحت هاجس معظم السياسات الاقتصادية العربية في رسم مستقبل الاقتصاد العربي؟ وكيف حاكت خيوط دوراته الاقتصادية، والعوائق التي ارتطمت بها نظرياتهم في سبيل النهوض بواقع الاقتصاد العربي؟.

التيارات الفكرية الاقتصادية العربية المعاصرة :

تعددت الآراء والاتجاهات الفكرية الاقتصادية العربية تبعاً لتعدد المذاهب الاقتصادية الغربية ومدى التأثر فيها، فكانت تلك التيارات في حالة صراع دائم حول فرض أيديولوجيتها على المجتمع الاقتصادي العربي مستخدمة كل الوسائل المتاحة لديها، والتي تسمح لها قيادة الدفة الاقتصادية وسن قوانينها وبث روح نظرياتها في النشاط الاقتصادي العربي. وبلغ هذا الصراع أوجه منذ النصف الثاني من القرن العشرين، عندما نمت التيارات القومية العربية وظهور شعاراتها في أنشطتها السياسية ومناداتها بتطبيق سياسات اقتصادية جديدة مغايرة لما هو سائد بين الاقتصادات العربية، فانعكس الأمر على الواقع الفكري الاقتصادي العربي، حيث بدأ كل تيار اقتصادي يحاول أن يُظهر نظرياته الاقتصادية بأنها هي من تحاكي الواقع الاقتصادي العربي بشكل يقود الدولة نحو تحقيق الازدهار الاقتصادي.

ومن هذه التيارات التي سادت وانتشرت أفكارها ونظرياتها بعد منتصف القرن العشرين وتربعت عرش الفكر الاقتصادي العربي، كان الفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي والفكر الليبرالي. وكان كل طرف يحاول تطويع الاقتصادات العربية وفقاً لأيديولوجيته التي انطلق منها لتحليل الواقع الاقتصادي العربي ودراسة مشكلاته وتطبيق

سياساته المنسجمة مع نظرياته وقوانينه. وهنا تبرز مؤشرات التأثير الكبيرة للنظم و الثورات السياسية العربية والأنظمة السياسية الرسمية على تيارات الفكر الاقتصادي العربي المعاصر.

حيث كانت أولى الإرهاصات العملية لليبرالية في العالم العربي الحديث قد بدأت، مع رجل الأعمال المصري طلعت حرب، الذي يعدّه الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي أنه رائد الاقتصاد المصري، لما شكله من حالة قوية في إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية المصرية، ونشده تطبيق مبدأ التقدم الاقتصادي المعتمد على الكفاءات الوطنية، والتي بدورها تنقل الاقتصاد المصري من اقتصاد تابع ومتخلف إلى اقتصاد مستقل ونامٍ ويشكل قاعدة الانطلاق نحو تحقيق الازدهار الاقتصادي .

ومما يستدل على تميز طلعت حرب، هو الأنشطة الاقتصادية النوعية والنجاحات التي حققها على الصعيد الاقتصادي المصري، رغم الظروف الصعبة التي أحاطت به من ممارسات القمع والتضييق على أنشطته الإنتاجية و التنظيمية ومحاربة سياساته الاقتصادية، وشن حملات دعائية مغرضة من قبل الاحتلال الانكليزي، إلا أن طموحه في خلق اقتصاد مصري قوي ومنافس شكل مدرسة اقتصادية عربية يمكن للمشتغلين بالجانب الاقتصادي أن يطورا أفكارها نحو طرح نظريات اقتصادية تفسر الواقع الاقتصادي العربي بشكل صحيح والانطلاق من خلالها نحو بناء منظومة اقتصادية عربية تقود نحو التقدم والتطور الاقتصادي.

وفي الطرف المقابل نجد أولى الدعوات العربية في بدايات القرن العشرين نحو تطبيق الليبرالية في كل مجالات الحياة، كانت مع دعوة المفكر العربي المصري أحمد لطفي السيد الذي طرح شعارات ليبرالية منها دعوته نحو الحرية الفردية، وتطبيق الديمقراطية السياسية، ورسم طريق جديد للنهضة المصرية، "فالنهضة عنده تقوم على مدنية الدولة وأن الدين شأن خاص وليس رابطة قومية تجمع الأفراد، فكان أول من نادى بفصل الدين عن السياسة، أيضاً استقلالية الأمة لا تكون إلا برفع حقوق الأمة فوق الدولة وتقديمها عليها، وأن حقوق الفرد لا تنازل عنها أبدا وهى حرية الاعتقاد والفكر والتعبير والإبداع، وهذا معناه أن الأمة وصلت إلى سن الرشد وأصبحت ناضجة"(الصبان، 2013). وبدأت أفكاره تنفذ إلى الفكر الاقتصادي العربي في وسط عدد كبير من التيارات الاقتصادية العربية و، وخاصة في عهد تنامي الفكر القومي العربي إبان العهد الناصري فشكّلت أفكاره منحى جديدا نحو الشروع في تطبيقها على الواقع الاقتصادي العربي.

وبدأ التنافس بين التيارات الفكرية الاقتصادية العربية يزداد حدة على أرض الواقع الاقتصادي العربي، الأمر الذي انعكس على سياسات الدول العربية الداخلية والخارجية، فأصبح كل طرف أو تيار يعتقد بصحة آرائه ونظرياته الاقتصادية ويحاول فرضها على باقي الاقتصادات العربية.

إلا أنه في الآونة الأخيرة أضحى التيار الاقتصادي الليبرالي يشغل حيزاً كبيراً واهتماماً واسعاً من قبل معظم الدول العربية وبخاصة النفطية، والذي خلُص مفكريها إلى نتيجة مفادها أن هذا التيار هو أفضل ما ثبت نجاعته مع واقع اقتصاداتهم المرتبطة مع اقتصادات الدول العظمى.

وأصبحت الليبرالية الشعار الاقتصادي الأول الذي أضحى هدفاً تسمو إليه الدول العربية المؤمنة بمبادئه وأسسه وأهدافه، فشرّعت القوانين الاقتصادية وهيأت المناخ السياسي وقامت بإجراء تغيرات اجتماعية وإقامة الندوات الفكرية وغير ذلك من أمور أخرى تساعدها على تعزيز السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتنقلها إلى حيز التنفيذ الفعلي. وكان الوضع الاقتصادي العام للدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين يتسم بتحول "البلاد العربية في النصف الثاني من القرن الماضي، من الاتجاه لإشباع السوق المحلية إلى الإنتاج من أجل التصدير، واتجه الاستثمار

إلى تنمية إنتاج المواد الأولية التي تحتاجها المصانع الأوروبية، وإلى إقامة المشروعات العامة التي تخدم تجارة التصدير والاستيراد(أمين، 1983).

هذه الإجراءات التي قامت بها بعض الدول العربية في تحرير أسواقها وأنشطتها الاقتصادية وفتح أسواقها مع الاستثمارات الأجنبية، وتعويم عملاتها المحلية وربطها بالدولار، وعقدها اتفاقيات ثنائية مع الدول الغربية العظمى، وفرضها سلوكاً اقتصادياً استهلاكياً وتفاخرياً بين أفرادها، عززت من اندماج اقتصادياتها بتلك الدول وجعل أسواقها رهينة للشركات المتعددة الجنسيات. فتحليلنا للصلة القائمة بين البنيان الاقتصادي للمجتمع العربي والبنيان الاقتصادي للمجتمع الغربي الصناعي نجد أن "البنيان الأول ريعي تجاري ذات صبغة سوقية مشوهة ضبابية يتحكم فيها، أصحاب النفوذ السلطوية، لايوجد في ذلك البيان فكر اقتصادي واضح تشوبه العشوائية الفكرية الاقتصادية، يحتاج دوماً إلى البنيان الاقتصادي الصناعي والذي هو موجود في المجتمعات الغربية مما زاد البنيان الصناعي قوة وسلطة والآخر ضعفا وعشوائية ومذهبية غير علمية أو منطقية حتى أصبحت المجتمعات العربية تعيش على ما ينتجه البنيان الاقتصادي الغربي"(حافظ،2010).

وبالمجمل نجد أن التيار الليبرالي الاقتصادي الذي مارس تأثيره الواسع على الفكر الاقتصادي العربي وخلق أجواء اندماج اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأشاع ثقافة الحرية الاقتصادية بين أفراد الدول العربية، وحرر أسواقها وتجارتها، وأجاز نقل التكنولوجيا الغربية بشروطها، ونقل الدول المطبقة لأيديولوجيتها نحو تحقيق تقدم في مجالات الرفاهية والاكتفاء المعيشي _ قد دفع ثمناً باهظاً عندما أعطى الدول الغربية مفاتيح الأسواق العربية وشرَّع الأبواب أمام الشركات المتعددة الجنسيات لدخولها الأسواق العربية وسيطرتها على حركتها واستحواذها على امتيازات كبيرة من الثروات الطبيعية العربية، وإعطائها المبررات لسياساتها الاحتكارية التي تقيد تطور الصناعات العربية وتنقلها إلى مرحلة الخلق والإبداع وسياسة الاعتماد الذاتي في نموها الاقتصادي.

هذه الإسقاطات التي مارسها الباحثون الاقتصاديون الليبراليون العرب على واقع الفكر الاقتصادي العربي، والتي كانت انعكاساً لنظريات التحديث الأوروبية قد تجسدت في تفاعلات اقتصادية عديدة، وبأشكال وصور مختلفة، قادتهم تارة نحو الصعود بالاقتصادات العربية نحو تحقيق تطور في بعض المواقع الاقتصادية، وفي تعديل السلوك الاقتصادي العربي، وتبدل قي القيم والمفاهيم الاجتماعية العربية فيما يرتبط بالجانب الاقتصادي مثل تعظيم تراكم رأس المال، واكتناز المعادن الثمينة والتوجه بثرواتهم نحو شراء الأسهم والبورصات للشركات العالمية، وتارة قادتهم إلى ربط معظم الاقتصادات العربية بالسوق العالمية وتغلغل النفوذ الغربي في بنية الاقتصادات العربية وترك مستقبلها الاقتصادي مرهون بيد الشركات المتعددة الجنسية العملاقة، وفرض سياساتها الاقتصادية التي تؤول نحو السيطرة على مقدراتها ورؤس الأموال العربية، وتقييد نموها الاقتصادي بما يحقق انتفاعا لها.

ويبقى السؤال المطروح هنا : وما هي الآثار المترتبة عن تلك التفاعلات على واقع الاقتصادي العربي؟

كانت وما زالت العلاقة بين الفكر الاقتصادي الغربي، والفكر الاقتصادي العربي من بدايتها وحتى نهايتها ليست قوى متعادلة وإنما بين قوى متفاوتة في القدرات والإمكانات، وعلى كل المستويات، بين مجتمعات متخلفة وأخرى متقدمة، بين مجتمعات أنجزت مشروعها الحضاري وأخرى تنتج تخلفها بين مجتمعات انتصرت للعقل، وأخرى تنتصر للتخلف الذي يحكم بنيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعليه يمكن وصف مجتمعاتنا بأن كثيرا من ملامح صفاتها تتطابق مع ملامح ومؤشرات المجتمعات المتخلفة، والتي من أبرزها : ضعف التصنيع، والتفاوت الطبقي الحاد، والتبعية الاقتصادية،وتبذير الموارد، وضعف الولاء للهويات الوطنية، وضعف الانتماء السياسي لمصلحة الانتماء

العشائري والقبلي، وازدواجية في العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية، مابين الحداثة والتقليد، هذه الازدواجية أضعفت الفكر الاقتصادي وغير الفكر الاقتصادي، وجعلته فكراً يعاني من ذات المشكلات التي تعاني منها البني الاجتماعية التي ينتمي لها، وفي تفصيل أكثر فإن التخلف الاقتصادي سمة دامغة من سمات الاقتصاديات العربية، والتي من أبرزها : تخلف طرق الإنتاج، وانتشار البطالة البنيانية، وعدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة، والاقتصاديات الريعية، والتبعية للخارج،هذا بالنسبة للاقتصاد أما بالنسبة للحاضنة الاجتماعية والتي تشكل إطاراً لكل الحواضن الأخرى، فإن من سماتهاارتفاع معدلات النمو السكانية، وارتفاع معدلات المواليد، وتعاظم الفجوة واتساعها مابين الريف والمدينة، وتردي الحالة الصحية، وانتشار الأمية التعليمية، والتقليدية، والتفاوت الطبقي، وضعف الحراك الاجتماعي، والتفرقة الشديدة مابين الذكور والإناث، مع الإشارة إلى التفاوت الشديد مابين مجتمع وأخر من المجتمعات العربية، أما التخلف السياسي والذي يمثل ذروة الانعكاس لكل أشكال التخلف الأخرى، والذي تتجلى واضحة ملامحه في عدم الاستقرار وانعدام المعايير الواضحة في العمل السياسي والحزبي، وغياب الفعل السياسي العقلاني، والذي تتجلى آثاره في جفاء شديد في العلاقة مابين الحكام والمحكومين، وتدن في المشاركة السياسية، والتنوع الشديد في الانتماء المجتمعي، لمصلحة الولاء والانتماء للهويات الإثنية على حساب الهويات الوطنية، حيث يظهر هذا الضعف في الولاء لمؤسسات المجتمع المدني الحديث، والذي يتجسد في ضعف الولاء للدولة ولمؤسساتها، لا بل يصل الأمر أحيانا إلى النظر إلى الدولة على أنها عدو سرقته مشروعة ومسوغة عند فئات اجتماعية واسعة .في ضوء المؤشرات السابقة لابد من القول إن التخلف حقيقة دامغة وظاهرة اجتماعية لا يمكن نكرانها، فهي تطال في تأثيراتها وتفاعلاتها مختلف جوانب البنى الاجتماعية، وحتى يتم فهم ظاهرة التخلف واستيعابها، لابد من دراستها من منظور بنائي تاريخي اجتماعي شامل، يأخذ بالحسبان مجمل مدخلات ومخرجات هذه البلدان في علاقاتها الداخلية والخارجية، فالضعف الداخلي البنيوي لتلك المجتمعات سهل مهمة التأثير الخارجي والذي أفضى إلى حالة من إنتاج دائم وإعادة إنتاج للتخلف وأدواته، وهذا ينطبق على الفكر الاقتصادي في تبعيته للداخل والخارج، ولكن وللإنصاف فان الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، بذل جهوداً كبيرةً جداً في ميدان الاقتباس من الفكر العالمي في محاولة من أجل تطويع هذا الفكر ليخدم الواقع العربي، حيث برز ذلك واضحاً في قضايا التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، والذي برزت مفاعيله في الدعوة إلى توحيد السوق القومية العربية المشتركة في إطار من حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية، انطلاقاً من أن الحجم الواسع للسوق هو الذي يقرر حجم المنشأة، وأن حجم النشأة هو الذي يقرر أكلاف إنتاجها .. الخ، على أية حال مهما كانت أدبيات هذا الفكر والدعوات التي وجهها من أجل التكامل الاقتصادي العربي أو الوحدة الاقتصادي أو غيرها إلا أن هذه الدعوات النظرية والعملية ذهبت أدراج رياح سياسية عاصفة لأنظمة عربية ترى أن مصالحها ليست في الوحدة ولا في مشروعاتها، الأمر الذي يؤكد أن المفكرين الاقتصاديين العرب أرادوا نقل التجارب الغربية، دون أن يدركوا أن المسألة لا تكمن في النقل بل في العقل، فالسوق العربية المشتركة، كانت محاكاة للسوق الأوربية المشتركة، مما يؤكد البعد الانفعالي في محاكاتهم للتجارب الاقتصادية الغربية، وابتعادهم عن الواقعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقصور في فهم تعقيدات الواقع ومشكلاته، فالقفز فوق الواقع جعل هذا الفكر يقع متكسرا في ساحة الممارسة، في مشاريع الماضي والحاضر والمستقبل، لابد من قراءة متأنية متدرجة للواقع ومدى قدرته على المرونة والاستجابة للتطلعات النظرية المستجلبة من الخارج، فالفكر الاقتصادي العربي، لم يكن فكرا عربيا مجددا من حيث الجوهر، بل كان فكرا مقتبسا من الخارج برز ذلك جليا في عدد كبير من المواقع والمحطات النظرية والعملية، تلك كانت النكسة الأولى للفكر الاقتصادي العربي المعاصر، أما نكسته الثانية لا بل مأساته الثانية تجسدت في التعويل

على الأموال العربية واستثمارها من قبل أصحابها ولهم الحق في ذلك ولكن أن يستثمروها في البلدان العربية، ببساطة شديدة عمل كل ما من شأنه تسهيل انسياب الأموال والآمال إلى الأرض العربية والتعالي على كل الاختلافات والخلافات السياسية والعقائدية والإيديولوجية فكان من ثمار هذه الفكرة أن طرحت المشروعات العربية المشتركة بزعامة بترو دولارية خليجية إلا أن حال هذه المشروعات لم يكن بأحسن حالاً من مشروعات الوحدة والتكامل لأن ذات العقبات التي واجهت الطموحات الأولى هي نفسها التي واجهت التطلعات الثانية، فالصعوبات هي عين نفسها التي وقفت سدا حائلا أمام إمكانية تحقيق التطلعات النظرية والعملية للفكر الاقتصادي العربي المعاصر والمتمثلة بالدعوة من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي، فأول هذه المعوقات هو المعوق السياسي، والذي ينبثق عنه عدد كبير من المعوقات منها الإيديولوجي، واختلاف الأنظمة السياسية، الذي جعل بعض هذه الأنظمة تنظر إلى بعضها بعين الريبة والشك، واختلاف المواقف حول القضايا العربية المصيرية والتي من أهمها قضية فلسطين، والقضايا الاجتماعية الأخرى، والمواقف من المنظومات العالمية، الرأسمالية والاشتراكية وكأننا اليوم في حالة عود على بدء لم يتغير فيه شيئ .باختصار ودون استطراد إن الإرادة السياسية لم تكن متوافرة، ولم تكن هذه الإرادة بيد رجل الاقتصاد وإنما بيد رجل السياسة، ورجل السياسة لم يكن قراره بيده و إنما بيد قوى دولية، فالمشكلة الكبرى تكمن في النظام العربي الرسمي الذي عاش طيلة حياته منفعلاً لا فاعلاً، سلبياً لا موجباً، متلقياً لا مرسلاً، كل ذلك يشكل مقدمات ليتسم الفكر الاقتصادي العربي المعاصر بسمات ليست بمنأى عن أن يتسم بها الفكر العربي بشكل عام و يمكن ذكر هذه**السمات التي يتسم بها الفكر الاقتصادي العربي المعاصر**:

1-تدّلل الغالبية العظمى من المؤشرات والقرائن التي تدلل على أن الفكر الاقتصادي العربي، قد أصبح اقرب إلى فكر السلطات الحكومية، نتيجة الانتكاسة العميقة التي حلت برواد هذا الفكر سياسياً و اجتماعياً و ثقافياً أي الهزيمة التي لحقت بالعرب بفعل هزيمة 1967

2-لم يكن النشاط الفكري الاقتصادي متوازنا بين الأقطار العربية، وإنما كان غنيا في بعضها، ضئيلا في بعضها الأخر.

3-أدّت الأموال النفطية دوراً بالغ الأهمية، في انحرافات المفكرين الاقتصاديين العرب في غالبيتهم، من النشاط الفكري الحر إلى الأنشطة الفكرية المنمطة وفق ما ترتضيه الأنظمة السياسية، بمعنى آخر محدودية حرية التفكير أمام مالكي رأس المال.

4-تمثل فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي المراحل الأكثر ازدهاراً في مراحل تطور هذا الفكر من حيث الإنتاج الفكري والندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العربية وعلى الصعيدين الفردي والمؤسساتي.

5-إن من أكثر العقبات التي واجهت هذا الفكر في أدائه لدوره، هو الصراعات الإيديولوجية، وصراعات الأنظمة السياسية، ليبقى الخاسر الوحيد في كل هذه الصراعات الإنسان العربي.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تأثر الفكر الاقتصادي العربي المعاصر برمته بالمدارس الاقتصادية العالمية.

2. غلب على هذا الفكر الطابع الانفعالي والاندفاعي، مما جعله يتجاهل الواقع العربي المليء بالتناقضات.

3. شهد هذا الفكر قصوراً في فهم أسباب تخلف المجتمع العربي، الداخلية والخارجية، ذات الطبيعة المعقدة والمتشابكة، والتي من دونها يصعب نقل الفكرة، وحتى تطبيقاتها.

4. غلب عليه الطابع الإيديولوجي، مما أفقده القدرة على المرونة، وتدوير الزوايا.

5. افتقاده إلى الدراسات العلمية السسيولوجية، المتعلقة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، وصولاً إلى استخلاص القوانين التي تحكم حركة هذه المجتمعات.

6. جاءت اتجاهات هذا الفكر ليست كفعل و إنما كردات فعل على أفعال سياسية أحياناً واقتصادية أحياناً أخرى.

7. إن أسوا ما قدمه الاتجاه الليبرالي في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر من حلول للتوحيد الاقتصادي، إنها حملت طابع المحاكاة لتجارب ونهج الآخرين، في حالة من إغفال غير مبرر للفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تفصل بين الأمم والشعوب.

8. بقي من الضروري الإشارة إلى أن العوامل الخارجية الاستعمارية، وحلفائها القطريين كان لهم الدور البارز في إفشال مجمل ما طرحه هذا الفكر على المستويين النظري والعملي، وما تشهده المجتمعات العربية أصدق أنباء من كل ما كتب وما سيكتب، لان الواقع هو الصانع للفكر ومفاهيمه، وأي فكر لا يصنعه الواقع هو فكر يهزمه الواقع، لا بل يرفضه أو على الأقل لا يتبناه.

باختصار شديد إن أي فكر أكان فكراً سياسياً أم اقتصادياً أو اجتماعياً لا يتبناه الواقع وإنسانه، سيبقى فكراً لا يجد من يلتقطه أو يتلقفه أو يتأثر فيه باختصار الفكر بمن يحمله ويؤمن به.

المراجع:

1_إبراهيم، سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م، ص238.

2_أمين، جلال أحمد، المشرق العربي والغرب "بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية "، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م، ص83.

3_بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر(بحث استطلاعي اجتماعي)، ط10، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م، ص 133، ص139.

4_بيضون، تغاريد، الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801- 1950(علي مبارك، ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، ومالك بن نبي)، دار النهضة العربية بيروت، 1999م، ص100.

5_حافظ، أشرف، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2010م، ص40.

6_الصبان، تغريد، أحمد لطفي السيد..."أبو الليبرالية المصرية"، http://rosaeveryday.com، آذار، 2013م.

7_طاهر، جميل، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية : الواقع والتحديات، مجلة شؤون عربية، العدد (57)، القاهرة، أيلول، 1993م، ص45

8_عبد الفضيل، محمود، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي "دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945- 1985 "، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص50، ص109.

9_غالي، كمال، الاقتصاد العربي : عرض تاريخه وخصائصه، مجلة المعرفة، دمشق، العدد (48)، السنة (4)، شباط، 1996م، ص19.